

تقرير الشال

## «المالية» تبالغ بأرقام العجز.. والعيوب مستمرة



قال تقرير الشال إن البيان الصحافي الصادر بتاريخ 2016/1/28، قد عرض وزير المالية لأرقام إجمالية لمشروع موازنة السنة المالية الحالية 2016/2017، خلاصتها تقدير المصروفات بنحو 18,9 مليار دينار، بخفض قدره 279 مليون دينار، أو خفض بنحو 1,6٪ فقط مقارنة باعتمادات السنة المالية السابقة لها. وحتى ذلك الخفض غير حقيقي، لأنه عائد إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، ما أدى بالتدعية إلى خفض مصروفات الدعم، وهو بند رئيسي في الموازنة العامة، وذلك أمر لا علاقة له بأي سياسيات إصلاح أو ترشيد، وعليه تم تقدير رقم مخيف لعجز الموازنة الافتراضي يبلغ 12,2 مليار دينار. ومعظم العجز ناتج عن اعتماد سعر افتراضي لبرميل النفط الكويتي بلغ 25 دولاراً، وكان ذلك بشهر يناير وسوق النفط بأسوأ حالته، وفي يوم 2016/1/20 كسر سعر برميل النفط الكويتي حاجز الـ 20 دولار إلى الأدنى فبلغ نحو 19,14 دولاراً.

### تخفيض العجز عائد لانخفاض النفط.. ولا علاقة له بالإصلاح والترشيد

وفقاً لبيان وزير المالية بتاريخ 2016/7/3، فقد تم تعديل بعض أرقام الموازنة، أهمها تعديل سعر برميل النفط الكويتي إلى الأعلى، فبعد أن كان 25 دولاراً، انخفض 35 دولاراً، وعليه انخفض رقم العجز الافتراضي في الموازنة إلى 9,5 مليارات دينار بدلاً من 12,2 مليار دينار. وانخفاض الرقم الافتراضي لعجز الموازنة للسنة المالية الحالية بنحو 22٪، جاء بسبب ارتفاع تقدير سعر برميل النفط فيها من 25 إلى 35 دولاراً.

## «المواشي» تحصل على قرض بـ 28 مليون دينار

المالي والإداري، ووضوح استراتيجيتها الشجاعة في تحقيق أهدافها، وخطواتها الثابتة والمروسة في تطوير عملياتها وتعزيز مكانتها في السوق، كمساهم أساسي للأمن الغذائي في الكويت والمنطقة.

وتقليل المصاريف. كما سيتم الاستفادة من القرض الممنوح لاستكمال الكثير مما بدأتها من العمليات التشغيلية، وتطوير المزرعة، وتطوير المصنع والمنتجات والخدمات، وتطوير أسطول الشركة البري، وتطوير وتجديد ملاحم ومعارض الشركة المنتشرة في جميع مناطق الدولة، إلى جانب افتتاح معارض جديدة في الكويت والإمارات، بالإضافة إلى تفعيل التطبيقات الإلكترونية للمبيعات والعمليات لتعزيز المبيعات وتطوير الأداء، وذلك بهدف زيادة وتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

وصرح الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي م. أسامة بودي، بأن منح هذا القرض يؤكد على ثقة المؤسسات المالية الكبرى بشركة نقل وتجارة المواشي، وقوة ومتانة مركزها

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي عن توقيع عقد قرض صناعي مع البنك الصناعي الكويتي لتمويل مشاريع الشركة بقيمة 28 مليون دينار، بغائدة عادية على حدود القرض المستخدمة فقط، وبفترة سداد تصل إلى 6 سنوات.

وأشارت الشركة إلى أنها ستقوم بتوظيف هذا القرض لتحقيق رؤية واستراتيجية شركة نقل وتجارة المواشي الطموحة، لتكون أكبر وأكفى شركة متخصصة في مجال نقل وتجارة المشاسية في العالم خلال العشر سنوات القادمة، وذلك بتفعيل الخطة التشغيلية لمشاريع الشركة المتنوعة الكبرى كالمسلخ الجديد الأول من نوعه في المنطقة والناقلة الجديدة للاغنام والتي تعد أسرع ناقله للأغنام الحية في العالم، وبناء المبنى الإداري الجديد في موقع عمليات الشركة لتفعيل الرقابة



أسامة بودي

إعداد: هديل الخطيب

أخبار صناعية

### قسائم صناعية مهجورة!

مع الإجراءات الجديدة التي تتخذها الهيئة العامة للصناعة والخاصة في سحب القسائم الصناعية غير المستقلة، وذلك للوقوف على أزمة ندرة الأراضي الصناعية في الكويت، علمت «الأنباء» أن الهيئة قد اعادت تقريراً مفصلاً حول القسائم المغلقة والمهجورة الواردة في المسح الصناعي، وقد تمت الموافقة على إلغاء التراخيص الصناعية لـ «5» قسائم مهجورة وغير مستقلة إضافة إلى إلغاء جميع الميزات المرتبطة بها بما فيها القسيمة الصناعية. وفي السياق ذاته، أشارت المصادر إلى أنه قد تم تفويض الهيئة بإصدار أصحاب

التراخيص الصناعية وعددهم 7، لإعادة تشغيل منشاتهم الصناعية خلال مهلة زمنية تعادل 14 يوم عمل، وفي حال انتهاء المهلة المعطاة وثبت عدم الاستجابة في هذا الشأن فإن الهيئة لها الحق باتخاذ قرار بإلغاء التراخيص الصناعية العائدة لأصحاب تلك الحالات وجميع المزايا المرتبطة بها بما فيها القسائم الصناعية. وأوضحت المصادر أن وزير التجارة والصناعة رئيس الهيئة العامة للصناعة د.يوسف العلي قد كلف المسؤولين في الهيئة حصر الأراضي الفضاء غير العاملة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

المالية في الاستثماري في الموازنة بنحو 3٪ أو نحو 90 مليون دينار، وبأن ذلك يعود إلى سعي الحكومة لتخفيض المشاريع الإستراتيجية والتنمية الحيوية المبرجة بخطة التنمية، أمر هامشي ولا علاقة له بالتنمية. ولقد قاربت السنة الثانية منذ انهيار أسعار النفط على الانتهاء، وقدم لنا الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة أول عجز مالي حقيقي منذ 16 سنة مالية، وفيه مؤشر في غاية الخطورة على بدء حقبة طويلة لسنوات عجز صعبة، وقدمت وزارة

أي بنحو 40٪، وتغيير سعر برميل النفط الافتراضي أمر لا علاقة له بسياسيات الترشيد والإصلاح. وظلت جميع العيوب الجوهرية الأخرى في هيكل الموازنة كما كانت في تقديرات شهر يناير، ومماثلة لكل موازونات ما قبل انهيار سوق النفط. فالنقطة الجارية ظلت بحدود 82,7٪، والرواتب والأجور وما في حكمها ظلت بحدود 55٪، والدعم انخفضت إلى حدود 15٪ بسبب انخفاض أسعار النفط وسوف ترتفع بارتفاعه، وحتى ما ذكره بيان يناير عن ارتفاع مصروفات

الشق الاستثماري في الموازنة بنحو 3٪ أو نحو 90 مليون دينار، وبأن ذلك يعود إلى سعي الحكومة لتخفيض المشاريع الإستراتيجية والتنمية الحيوية المبرجة بخطة التنمية، أمر هامشي ولا علاقة له بالتنمية. ولقد قاربت السنة الثانية منذ انهيار أسعار النفط على الانتهاء، وقدم لنا الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة أول عجز مالي حقيقي منذ 16 سنة مالية، وفيه مؤشر في غاية الخطورة على بدء حقبة طويلة لسنوات عجز صعبة، وقدمت وزارة

## مرة أخرى.. شجعوا الشركات على الخروج من البورصة



34٪ تراجع سيولة السوق في النصف الأول إلى 1,5 مليار دينار

قال تقرير الشال إن الحديث يكتر أحياناً عن تسليبات انسحاب شركات من الإراج في بورصة الكويت، ونحن نحترم مثل ذلك الرأي، ولكننا لا نتفق معه، فالبورصة الحالية أصبحت بخصائص مختلفة عن متطلبات بورصة ما قبل سبتمبر 2008، وما لحقه من 7 سنوات عجاف، بدأت بإزمة دبي المالية، ثم أزمة ديون أوروبا السيادية، ثم الربيع العربي، ومؤخراً انهيار أسعار النفط وفقدانها نحو 57٪ من مستواها في عام 2013. قبل سبتمبر من عام 2008، كان مجرد إراج الشركات وتداول أسهمها يمثل أهم مصادر الربحية، لذلك كان تفرغ الشركات خط إنتاج رئيسياً ترتبت عليه حيازة بورصة الكويت على أكبر عدد من الشركات المدرجة مقارنة بكل بورصات إقليم الخليج - بلغت 217 شركة حتى شهر يونيو 2011- وحينها كانت المراهنة على نفع أسعارها هدفاً رئيسياً.

### الشركات الضعيفة وقليلة السيولة تحتج إلى تشجيع عملية انسحابها الآمن من الإراج



ورأى التقرير أن الشركات الضعيفة بحاجة إلى تشجيع عملية انسحابها الآمن من الإراج، ويفترض أن يشمل تشجيع الانسحاب نحو نصف عدد الشركات المدرجة، ولعل معيار القياس الرئيسي لتشجيع الانسحاب، هو ضعف سيولة الشركة، أي ضعف معدل دوران أسهمها. واستخدمنا هذا المؤشر كثيراً في السابق في

تقريرنا، ولكن لا بأس من بعض الاستزادة، وتوزيع السيولة على الشركات المدرجة للنصف الأول من العام الحالي، يؤكد استمرار نفس الخصائص التي شملت كل حقبة ما بعد سبتمبر 2008، بالإضافة السلبية الواحدة هي استمرار انحسار السيولة انحراف توزيعها. وقال التقرير إن سيولة السوق - قيمة تداولاته- للنصف الأول من العام الحالي بلغت 1,585 مليار دينار، فاقدة نحو 34,2٪ مقارنة بسيولة النصف الأول من عام 2015، وتوزعت ما بين 50٪ من عدد الشركات المدرجة التي حصلت على نحو 97,6٪ من

وبلغت سيولة شركة الاتصالات الكويتية «VIVA» نحو 77,9٪ من سيولة الشركات غير السائلة لنفس الفترة، ومثلها بنك وربة بسيولة بلغت 68,7٪ من سيولة نفس الشركات، و VIVA وروبية هما شركتان حديثتا الإراج وسائلتان، أي 3 شركات حديثة الإراج H3 حققت ضعفين وربيع الضعف سيولة 95 شركة مدرجة قديماً. والخطورة تكمن في أن مثل هذا الخلط بين الشركات الجيدة والسائلة والأخرى غير السائلة في البورصة لا يؤثر سلباً على تلك الأخرى فقط، وإنما يشجع حالة متزايدة من الشعور بعدم اليقين، ما يؤدي إلى انحسار سيولة وأسعار الشركات الجيدة بمرور الزمن، أي انتشار العدوى.

وأكد التقرير لا ينسحب من الإراج في البورصة عمل اختياري وليس قسرياً، ومن المؤكد أن هناك بعض الشركات الجيدة غير سائلة أيضاً لأن أسهمها شبه محكرة لكبار الملاك، أو لأنها عرضة للخلط في تقييمها بسبب ظاهرة كثرة الشركات الرديئة. ولكن لابد من سياسات بآهداف متوافق عليها بين هيئة أسواق المال وشركة البورصة لتشجيع انسحاب الشركات غير المرغوب فيها، وتشجيع شركات مرغوب فيها على الإراج، فالأهمية لنوعية الشركات المدرجة وليس لقيمها، أي عددها.

## أوضاع البنوك الكويتية في 2016.. آمنة

وقال التقرير لا زلنا نعتقد أن أوضاع المصارف الكويتية في عام 2016 آمنة، ولكن، سنتعرض لضغوط أكبر من تلك التي تعرضت لها في عام 2015، أحد مؤشرات انخفاض مستويات الربحية للنصف وارتفاع المخصصات، فإليته العامة بانتس ضاغطة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمى. فإوضاع أسواق السيولة الجيوسياسية ضاغطة، وأوضاع الاقتصاد العالمي ونموه الهش أمر ضاغط، وتلقى صفة مؤخر الأوروبى وهو حدث لم تشهد حقيقة تداعياته بعد عامل ضاغط جديد، لذلك، قد لا يكون تقرير 2016 بجودة تقرير 2015.

من إجمالى الأصول، وهو ليس بالضرورة نمواً إيجابياً. وصاحب تباطؤ النمو في إجمالى الأصول تحسناً في نوعيتها، وتزامن مع نمو محفظة القروض، انحسار في نسبة المتعثر منها إلى ما دون مستوى عام 2007 المتعثر في عام 2015 نحو 2,4٪، هبوطاً من نحو 2,9٪ في عام 2014، وبلغت نسبة تغطية المتعثرة نحو 205٪، بينما كانت نسبة تغطيتها في عام 2014 نحو 164٪. وقبل الأزمة المالية العالمية أي في عام 2007 نحو 87٪. ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والإسلامية، أو 5 بنوك لكل منهما، إلا أن البنوك التقليدية ظلت أكثر هيمنة في امتلاك الأصول، إذ استحوذت طوال

الأعوام الستة الأخيرة أي منذ عام 2010، على نحو 60,7٪ من إجمالى تلك الأصول، ربما نتيجة حداثة تأسيس أو تحول بعض البنوك الإسلامية. مؤشر آخر لصالح البنوك التقليدية هو في انخفاض نصيبها من القروض غير المنتظمة إلى نحو 57,8٪، رغم مساهمتها بنسبة 60٪ في محفظة القروض، ولكنها ارتفعت من نحو 51,7٪ في عام 2014. وقال التقرير إن نمو الودائع لدى البنوك الكويتية استمر وبلغت في نهاية عام 2015 نحو 49,2 مليار دينار شاملة مكليات وداخ فروع أو بنوك ملوكة لمصارف محلية في الخارج، بينما بلغت الودائع المحلية ضمنها نحو 37,8 مليار دينار، منها

### تشكيل لجنة مصفرة بشأن الإطارات التالفة في «رحية»

حد أقصاه نهاية عام 2016 بما يتوافق مع المتطلبات البيئية في هذا الشأن. وأشارت المصادر إلى مبادرة الهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت لتخصيص موقع في منطقة السائي لاستغلاله في تدوير الإطارات المستعملة وإنشاء مصنع تقوم على ذلك مع ضرورة وضع حل جذري للتخلص من الإطارات في منطقة الرحية خلال العام الحالي بواسطة التراخيص الممنوحة والمبادرات الممنوعة لتصنيع أو إعادة تدوير الإطارات المستعملة في موقع رحية وفق الاشتراطات الموضوعه.

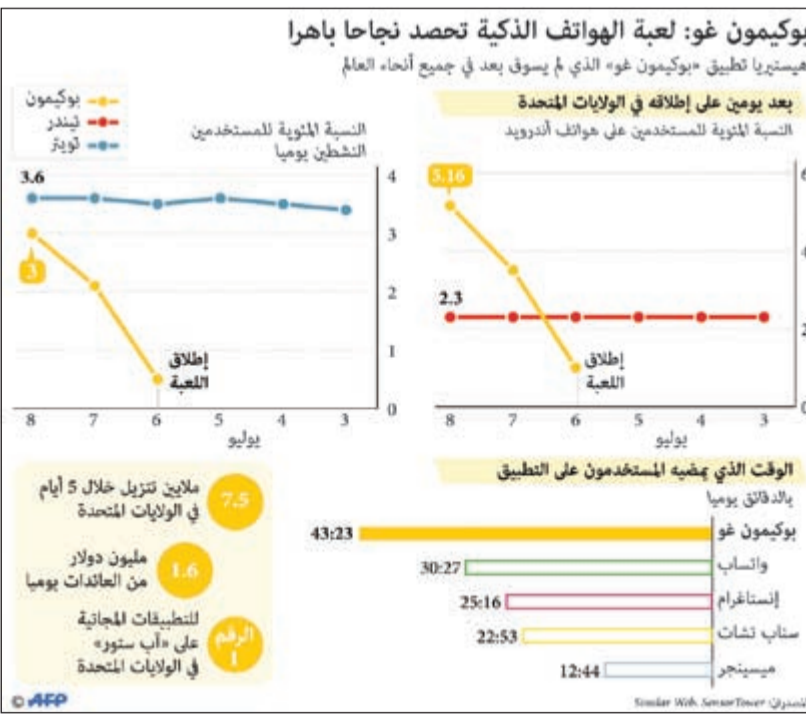
قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» إن الهيئة العامة للصناعة قد تقدمت باقتراح لتشكيل لجنة مصفرة تتولى معالجة موضوع الإطارات التالفة في منطقة الرحية لاتمام المهمة في الوقت المطلوب مع ضمان التعامل مع الإطارات وفق الشروط والالتزامات البيئية المطلوبة. وقد قرر مجلس الوزراء سابقاً بتكليف الهيئة باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وإصدار ما يلزم من تراخيص للمصانع التي تتولى تقطيع ومعالجة الإطارات المستعملة أو التالفة (المستهلكة) بما يضمن سرعة التخلص منها ونقلها من موقع رحية في

### قريباً.. توطين الموافقات الصناعية مستوفية الشروط في المناطق المتاحة

علمت «الأنباء» أن الهيئة العامة للصناعة بصدد تحديد الأرقام الصناعية على الخريطة لتوطين الموافقات الصناعية المستوفية للشروط

علمت «الأنباء» أن الهيئة العامة للصناعة بصدد تحديد الأرقام الصناعية على الخريطة لتوطين الموافقات الصناعية المستوفية للشروط

### تدشين لعبة «بوكيمون غو» في 200 سوق.. قريباً



رويتزن: قال رئيس الشركة المطورة للعبة بوكيمون غو التي تلقى رواجاً واسعاً إنه يريد إطلاق اللعبة التابعة لشركة نينتندو في نحو 200 دولة ومنطقة «في وقت قريب نسبياً» ويعمل على تعزيز سعة الخادم ليتيح توسيع نطاق اللعبة. وقال جون هانكه الرئيس التنفيذي لشركة نينانتك التي طورت لعبة بوكيمون غو بالتعاون مع بوكيمون كومباني التابعة لشركة نينتندو في مقابلة صحافية «لماذا نضع لها حدوداً؟»، وتسمح اللعبة لمستخدميها بالتجول في أحياء ومناطق حولهم بحثاً عن شخصيات لعبة بوكيمون الافتراضية على شاشات هواتفهم الذكية.

وقال تقرير 2016، أن أوضاع المصارف الكويتية في عام 2016 آمنة، ولكن، سنتعرض لضغوط أكبر من تلك التي تعرضت لها في عام 2015، أحد مؤشرات انخفاض مستويات الربحية للنصف وارتفاع المخصصات، فإليته العامة بانتس ضاغطة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمى. فإوضاع أسواق السيولة الجيوسياسية ضاغطة، وأوضاع الاقتصاد العالمي ونموه الهش أمر ضاغط، وتلقى صفة مؤخر الأوروبى وهو حدث لم تشهد حقيقة تداعياته بعد عامل ضاغط جديد، لذلك، قد لا يكون تقرير 2016 بجودة تقرير 2015.